أ. لمحة عامة

1. ما هي المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS) وكيف يتم تطبيقه في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي هي المعيار العالمي المتفق عليه للتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية ("AEOI"). تم تطويره من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("OECD") في فبراير 2014. الهدف الرئيسي من المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي هو تسهيل الشفافية الضريبية من خلال السماح للسلطات المشاركة في المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي بتبادل المعلومات التي يتم الحصول عليها تلقائيا من المؤسسات المالية المحلية على أساس سنوي مع شركاء تبادل المعلومات حيث يكون الأشخاص الخاضعين للإبلاغ الضريبي مقيمين لأغراض ضريبية. ويجوز للهيئات الضريبية فيما بعد استخدام معلومات الحسابات المالية المستلمة من قبلها في المساعدة في ضمان امتثال دافعي الضرائب.

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة في أبريل 2017، اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ("MAC")، وعلى الإقرار المتعلق باتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية ("MCAA") فضلاً عن الإقرار أحادي الطرف. تشكل كل من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ("MAC") و اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية ("MCAA") الأسس القانونية لتطبيق معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية ("AEOI") في المسائل الضريبية، الطبعة الثانية ("معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية") في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم التصديق على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية ("MAC") وفقا للقانون الاتحادي رقم 54 لسنة 2018 واتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية ("MCAA") وفقا للقانون الاتحادي رقم 48 لسنة 2018. تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي واحدة ضمن ما يفوق عن 100 دولة وقعت على المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي.

تخضع المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة لمتطلبات المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي والتي تكون لازمة في حال الإبلاغ عن الأشخاص الخاضعين للإبلاغ الضريبي (وفق ما هو محدد بموجب لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة) على أساس سنوي، أو تقديم / الإفادة بعدم وجود أي إقرارات ضريبية في حال عدم وجود أي منها.

2. الجهات التي تتأثر بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، يتعين على المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديد الحسابات المالية الخاصة بصاحب الحساب والذي يكون شخصا خاضعاً للإبلاغ الضريبي أو الخاصة بكيان غير مالي غير نشط لدى شخص أو أكثر من الأشخاص المسيطرين الخاضعين للإبلاغ الضريبي، والإبلاغ عن بعض معلومات الحسابات المالية على أساس سنوي إلى السلطة التنظيمية أو وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (للكيانات غير التنظيمية). انظر السؤال رقم (3) أدناه.

3. من هي السلطات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

يتم تعيين السلطات التالية كسلطات تنظيمية لأغراض تنفيذ أحكام الاتفاقية الإدارية متعددة الأطراف لتبادل المعلومات بشـكل تلقائي، والمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي:

أ. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بالمؤسسة المالية التي تكون خاضعة لرقابته بموجب لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها والصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ب. هيئة الأوراق المالية والسلع فيما يتعلق بالمؤسسة المالية التي تكون خاضعة لرقابته بموجب القوانين واللوائح المعمول بها والصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

ج. سلطة المنطقة الحرة المالية المعينة من قبل المنطقة الحرة المالية ذات الصلة كسلطة تنظيمية فيما يتعلق بالمؤسسة المالية المسجلة في مثل هذه المنطقة الحرة المالية:

i. سوق أبو ظبي العالمي ("سوق أبو ظبي العالمي"): هيئة تنظيم الخدمات المالية ("FSRA").
ii. مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي المالي العالمي"): مسجل الشركات ("RoC").

د. وزارة المالية فيما يتعلق بالمؤسسة المالية التي لا تخضع رقابياً لأي من السلطات التنظيمية المذكورة أعلاه.

4. ما هي أنواع الكيانات التي تعتبر مؤسسات مالية خاضعة للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

يتم تعريف المؤسسات المالية لأغراض المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي على نطاق واسع على النحو التالي:

أ. مؤسسات مزودة لخدمات الحفظ الأمين.
ب. مؤسسات مزودة لخدمات الإيداع.
ج. كيانات استثمارية.
د. شركات تأمين محددة

كما تشمل البنوك وأمناء الحفظ الأمين وأصحاب الاستثمار ومديري الأصول / الثروات وصناديق الأموال وشركات التأمين على الحياة إلا إنها لا تقتصر على هذه الأنواع من الكيانات.

يرجى الرجوع إلى لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي لدولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة للحصول على شرح مفصل لكل من المؤسسات المالية المذكورة أعلاه.

5. ما هي المؤسسة المالية الخاضعة المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ("UAE RFI")؟

هي أي مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

6. ما هي المؤسسة المالية غير ملزمة بالإبلاغ الضريبي؟

تُعرف المؤسسات المالية غير ملزمة بالإبلاغ الضريبي بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي تعريفاً واسعا على النحو التالي:

أ- كيان حكومي أو منظمة دولية أو مصرف مركزي، بخلاف ما يتعلق بأي دفعات ناجمة عن أي التزامات مرتبطة بنشاط مالي تجاري تزاوله شركة تأمين محددة أو مؤسسة مزودة لخدمات الحفظ الأمين أو مؤسسة مزودة لخدمات الإيداع،

ب- صندوق تقاعد ذو مشاركة واسعة أو صندوق تقاعد ذو مشاركة ضيقة أو صندوق معاش تقاعدي لدى جهة حكومية أو منظمة دولية أو مصرف مركزي، أو جهة مؤهلة لإصدار بطاقات الائتمان،

- أي كيان أخر لا يشكل استخدامه للتهرب الضريبي مخاطر كبيرة، يتمتع بخصائص مشابهة إلى حد كبير لأي من الكيانات الموضحة في الأقسام (أ) و (ب) الواردة أعلاه،
- وسيلة استثمارية جماعية معفاة، أو
- صندوق استثمار بحيث يكون الوصي عليه هو مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ الضريبي وتقوم بالإبلاغ عن كافة المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها وفقا للقسم (1) بشأن كافة حسابات الصندوق الخاضع للإبلاغ الضريبي.

ما سبق ذكره هو عرضة للتغيير. يرجى الرجوع إلى لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي ذات الصلة لدولة الإمارات العربية المتحدة للحصول على تعريف كامل للمؤسسات المالية غير المُلزمة بالإبلاغ الضريبي.

7. ما هو الكيان غير المالي ("NFE")؟

الكيان غير المالي هو كيان ليس بمؤسسة مالية، ويمكن تصنيفه على إنه كيان غير مالي نشط أو كيان غير مالي غير نشط. أي كيان غير مالي لا يستوفي معايير "الكيان غير المالي النشط" يُعتبر عندئذ "كيان غير مالي غير نشط".

8. من هو الشخص المسيطر؟

تعريف الشخص المسيطر لأغراض المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي يعتمد في الأساس على توصيات مجموعة العمل المالي ("FATF"). القاعدة العامة هي أن الشخص (الأشخاص) الطبيعيين الذين يسيطرون على أكثر من 25٪ (بشكل مباشر أو غير مباشر) من الكيان سيكون هو / هم الشخص(الأشخاص) المسيطر (المسيطرون). في حالة عدم وجود مثل هؤلاء الأشخاص، يكون الشخص (الأشخاص) المسيطر (المسيطرون) هو الشخص (الأشخاص) الطبيعي (الطبيعيين) الذي يمارس (يمارسون) السيطرة على الكيان من خلال وسائل أخرى. قد يتمثل ذلك في مجلس إدارة الشركة أو في فرد أو أكثر من فرد ممن يتمتعون بتأثير بالغ على شؤون الشركة، وإن تعذر تحديد الأشخاص الذين يمارسون السيطرة بوسائل أخرى، فسيكون الشخص(الأشخاص) المسيطر (المسيطرون) هو ذلك الشخص(الأشخاص) الطبيعي (الطبيعيين) الذي يشغل منصب مسؤول إداري كبير.

في حالة صندوق الاستثمار، مصطلح الشخص (الأشخاص) يعني المسيطر(المسيطرين) أو المتصرف (المتصرفين) ، أو الوصي (الأوصياء)، أو الراعِ (الرعاة) ، أو المستفيد (المستفيدين) أو فئة (فئات) من المستفيدين وأي شخص (أشخاص) طبيعيين آخرين يمارسون السيطرة الفعالة المطلقة على الصندوق.

في حالة الترتيبات القانونية بخلاف صندوق الاستثمار، فإن مصطلح الأشخاص المسيطرين يعني الأشخاص في مناصب مكافئة أو مماثلة لأولئك الأشخاص الذين يسيطرون على صندوق الاستثمار.

9. ما هي السلطات القضائية المشاركة؟

يتم نشر قائمة بالسلطات القضائية المشاركة، والتي يمكن تعديلها من وقت لآخر، على موقع وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة المتعلق بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي.

تعتبر قائمة السلطات القضائية المشاركة مهمة بالنسبة للمؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة عند إجراء العناية الواجبة فيما يتعلق بالحسابات لدى المؤسسات غير المالية غير نشطة. الحسابات الجديدة والقائمة لدى الكيانات الاستثمارية المدارة باحتراف والتي تعتبر الموطن الضريبي في السلطات القضائية المشاركة، يجب أن تعامل على أنها مؤسسة غير مالية غير نشطة.

يجب على المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة "التفحص السريع" للكيان لتحديد الأشخاص المسيطرين والإبلاغ عن كل شخص مسيطر خاضع للإبلاغ الضريبي.

10. ما هي السلطات القضائية الخاضعة للإبلاغ الضريبي؟

السلطات القضائية الخاضعة للإبلاغ الضريبي تعني:

أ. لأغراض تطبيق إجراءات العناية الواجبة على جميع الحسابات الخاصة بصاحب الحساب (أو الشخص المسيطر في كيان غير مالي غير نشط)، سلطة قضائية أخرى بخلاف الولايات المتحدة.

ب. لأغراض الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بجميع الحسابات الخاصة بصاحب الحساب (أو الشخص المسيطر في حالة وجود كيان غير مالي غير نشط)، سلطة قضائية أخرى بخلاف الولايات المتحدة أو دولة الإمارات العربية المتحدة.

11. ما هي التزامات المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

يتعين على المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة الامتثال للوائح المتعلقة بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبصورة أشمل يتعين على المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة أن:

أ. التسجيل لدى الجهة التنظيمية أو وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (في حالة الكيانات غير التنظيمية) لأغراض الخضوع للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي

ب. بذل العناية الواجبة في جميع الحسابات المالية التي تحتفظ بها.

ج. الإبلاغ سنويا عن كافة الحسابات الخاضعة للإبلاغ الضريبي التي تحتفظ بها أو تقديم تقارير بعدم وجود أي إقرارات ضريبية في حال عدم احتفاظها بأي حسابات خاضعة للإبلاغ الضريبي إلى الجهة التنظيمية أو وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (في حالة الكيانات غير التنظيمية)،

د. المراقبة المستمرة للتغيرات في الظروف التي تؤدي إلى تغيير حالة المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي لصاحب الحساب (انظر السؤال 13).

هـ. تقديم معلومات على أساس سنوي إلى الجهة التنظيمية أو وزارة المالية (في حالة الكيانات غير التنظيمية) بشأن بعض الحسابات الفردية المعينة "حساب غير موثق" (انظر السؤال 21).

نود التنويه بأن هذه القائمة ليست شاملة ويجب الرجوع إلى لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ب -بذل العناية الواجبة

12. كيف يتم تحديد السلطة القضائية للموطن الضريبي للفرد أو الكيان؟

يتم تحديد الموطن الضريبي بموجب قوانين الضرائب المحلية لكل سلطة قضائية. قد تكون هناك حالات يكون فيها الشخص أو الكيان مؤهلا كمقيم ضريبي بموجب قوانين الموطن الضريبي لأكثر من سلطة قضائية واحدة، وبالتالي يُعتبر كمقيم ضريبي في أكثر من سلطة قضائية واحدة.

لمزيد من المعلومات حول قوانين الموطن الضريبي المطبقة على السلطات القضائية الملتزمة بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، يرجى مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بوابة تبادل المعلومات بشكل تلقائي

13. ماذا تعني عبارة 'اختبار المعقولية' فيما يتعلق بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

يعد اختبار المعقولية جزءا من عملية العناية الواجبة حيث يُطلب من المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة تقييم مدى معقولية الإقرار الضريبي الذاتي المستلم من أصحاب الحسابات، والتي تحدد موطنه (موطنها) الضريبي، فيما يتعلق بفتح الحساب، بما في ذلك أي مستندات يتم جمعها وفقا لإجراءات مكافحة غسيل الأموال/ اعرف عميلك.

مثال: تتلقى المؤسسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة استمارة الإقرار الضريبي الذاتي التي تتعلق بحالة الموطن الضريبي لصاحب الحساب الفردي، وعلى المؤسسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تأكيد معقولية هذا الإقرار الضريبي الذاتي بموجب المعلومات الأخرى الواردة في وثائق فتح الحساب وأي معلومات أخرى قد تكون لديها عن الفرد. بينما يقدم الفرد الإقرار الضريبي الذاتي كمقيم ضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن إجراءات (مكافحة غسل الأموال/ اعرف عميلك) في دولة الإمارات العربية

المتحدة يتبين لها بأن عنوان إقامته هو في المملكة المتحدة. ونظراً لعدم اتساق المعلومات (أي الموطن الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعنوان الإقامة في المملكة المتحدة)، يفشل الإقرار الضريبي الذاتي في تلبية "اختبار المعقولية". في هذه الحالة، تطلب المؤسسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول على إما: (أ) إقرار ضريبي ذاتي صالح؛ أو (ب) تفسيراً معقولاً مع الوثائق (حسب الاقتضاء) التي تدعم معقولية الإقرار الضريبي الذاتي.

14. ما هي استمارة "الإقرار الضريبي الذاتي" الخاضع للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي وكيف يتم ملئها؟

تحدد استمارة الإقرار الضريبي الذاتي الخاضع للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي مكان إقامة صاحب الحساب أو الشخص المسيطر وذلك للأغراض ضريبية. يمكن تقديم الإقرار الضريبي الذاتي بأي شكل من الأشكال ولكن لكي يكون صالحاً، يجب أن يتم توقيعه بموجب معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (أو توكيده بشكل إيجابي - بمعنى أن يتم إدراج مستوى معين من المدخلات أو التوكيدات النشطة) من قبل صاحب الحساب، وأن تكون مؤرخة، ويجب أن تتضمن اسم صاحب الحساب، عنوان الإقامة، السلطة (السلطات) القضائية للإقامة وذلك للأغراض الضريبية، فضلاً عن رقم التعريف الضريبي وتاريخ الميلاد.

يرجى مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بوابة تبادل المعلومات بشكل تلقائي

للحصول على استمارة الإقرار الضريبي الذاتي والتي توفر إرشادات حول كيفية إكمال استمارة الإقرار الضريبي الذاتي للأفراد والكيانات والأشخاص المسيطرين.

15. ما هي إجراءات الحصول على استمارة الإقرار الضريبي الذاتي صالحة و/أو المصادقة على صحة الإقرار الضريبي الذاتي لأصحاب الحسابات الجدد؟

فيما يتعلق بحسابات الأفراد والكيانات الجديدة، ينص معيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وجوب حصول المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة على استمارة الإقرار الضريبي الذاتي و/أو المصادقة على صحتها عند فتح الحساب لأصحاب الحسابات الجدد.

وفقا للأسئلة الشائعة حول المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يتم الحصول على استمارة الإقرار الضريبي الذاتي عند فتح الحساب ولكن لا يمكن إكمال عملية المصادقة على صحة الإقرار الضريبي الذاتي لأن الإجراءات تتم في اليوم التالي ويقوم بها مكتب العمليات المساندة (باك أوفيس)، يجب أن يتم المصادقة على صحة الإقرار الضريبي الذاتي في غضون 90 يوما (وهذا ينطبق فقط عندما تقوم المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق إجراء عملية المصادقة في اليوم الثاني). هناك عدد محدود من الحالات والتي لا يمكن فيها الحصول على الإقرار الضريبي الذاتي في اليوم الأول من فتح الحساب بسبب نوعية قطاع الأعمال، على سبيل المثال عندما يتم التنازل عن عقد التأمين من شخص إلى آخر أو في حالة شراء المستثمر أسهماً في صندوق استثمار في السوق الثانوية. في مثل هذه الظروف، يجب الحصول على الإقرار الضريبي الذاتي والمصادقة على صحته في أسرع وقت ممكن، وعلى أي حال في غضون 90 يوما.

16. ما هي العقوبات المفروضة على المؤسسات المالية في حال عدم حصولها على إقراراً ضريبياً ذاتياً سارياً و/أو عدم المصادقة على صحته؟

يتم فرض غرامة وقدرها ألف (1000) درهم على أي مؤسسة مالية تفتح حساباً جديداً دون الحصول على إقراراً ضريبياً ذاتياً سارياً و/أو دون المصادقة على صحته.

17. ما هي العقوبات المفروضة على أصحاب الحسابات لتقديمهم إقراراً ضريبياً ذاتياً غير صحيحاً؟

يتم فرض غرامة وقدرها عشرون ألف (20,000) درهم على أي صاحب حساب أو شخص مسيطر، حسب الحالة، إذا كان الإقرار الضريبي الذاتي المطلوب تقديمه من قبل صاحب الحساب أو الشخص المسيطر إلى المؤسسة المالية يحتوي على أي معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة وكان صاحب الحساب أو الأشخاص المسيطرين على علم بذلك أو كان ينبغي عليه العلم بأن المعلومات المقدمة غير دقيقة أو غير صحيحة.

18. ما الذي يمكن أن يشكل تغييرا في الظروف؟

يشمل التغيير في الظروف أي تغيير يتطلب إضافة معلومات ذات صلة بحالة الشخص أو معلومات تتعارض مع حالة هذا الشخص. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التغيير في الظروف أي تغيير أو إضافة معلومات إلى حساب صاحب الحساب (بما في ذلك الإضافة أو الاستبدال، أو أي تغيير أو إضافة معلومات إلى أي حساب مرتبط بهذا الحساب، إذا كان هذا التغيير أو إضافة المعلومات يؤثر على حالة صاحب الحساب.

مثال: البنك (I) عبارة عن مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تعتمد على اختبار عنوان الإقامة للتعامل مع صاحب الحساب الفردي (P) كمقيم في السلطة القضائية الخاضعة للإبلاغ الضريبي (X).

وبعد خمس سنوات، يقوم (P) بإعلام (I) بأنه قد انتقل إلى السلطة القضائية (Y)، وهي أيضا سلطة قضائية خاضعة للإبلاغ الضريبي، ويقدم عنوانه الجديد. يحصل (I) على الإقرار الضريبي الذاتي من (P) فضلاً عن أدلة وثائقية جديدة تؤكد بأنه / أنها مقيم لأغراض ضريبية في السلطة القضائية (Y). يجب أن يتعامل (I)مع (P)كمقيم في السلطة القضائية (Y) الخاضعة للإبلاغ الضريبي.

ج- الالتزام بالإبلاغ الضريبي

19. هل يتطلب الإبلاغ عن تاريخ الميلاد من قبل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي؟

يجب الإبلاغ عن تاريخ الميلاد من خلال إكمال استمارة الإقرار الضريبي الذاتي ليتم الإبلاغ عن كافة الحسابات الجديدة. أما بالنسبة للحسابات القائمة، يُمكن الإبلاغ عن تاريخ الميلاد فقط إذا كان تاريخ الميلاد هذا مدرجاً في سجلات المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة. في حالة عدم إدراج تاريخ الميلاد في الحسابات القائمة، يجب على المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة بذل الجهود المعقولة في سبيل الحصول عليه بحلول نهاية السنة التقويمية الثانية التي تلي السنة التي يتم فيها تحديد الحسابات كحسابات خاضعة للإبلاغ الضريبي.

20. هل يتطلب الإبلاغ عن مكان الميلاد من قبل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ؟

لا يشترط الإبلاغ عن مكان الميلاد لجميع الحسابات سواء كانت حسابات جديدة أو قائمة ما لم تحتاج المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول عليه والإبلاغ عنه بموجب القانون المحلي ويكون متاحاً في البيانات القابلة للبحث إلكترونيا التي تحتفظ بها المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

21. هل يمكن لمؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ أن تبلغ عن حسابات بدون رقم التعريف الضريبي (TIN)؟

يجب الإبلاغ عن رقم التعريف الضريبي (**TIN**)، أو ما يشابهه، لكافة الحسابات الجديدة إلا إذا لم يتم إصداره من قبل السلطة القضائية للموطن الضريبي لصاحب الحساب.

أما بالنسبة للحسابات القائمة، يكون رقم التعريف الضريبي خاضعاً للإبلاغ الضريبي فقط إذا كان رقم التعريف الضريبي هذا مدرجاً في سجلات المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة. في حالة

عدم إدراج رقم التعريف الضريبي في الحسابات القائمة، يجب على المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة بذل الجهود المعقولة في سبيل الحصول عليه بحلول نهاية السنة التقويمية الثانية التي تلي السنة التي يتم فيها تحديد الحسابات كحسابات خاضعة للإبلاغ الضريبي. لا يتم إصدار رقم التعريف الضريبي، أو ما يعادله وظيفياً، لجميع الأفراد أو الكيانات من قبل كافة السلطات القضائية. وفي حالة عدم إصدار رقم التعريف الضريبي لفرد أو كيان، يكون هناك استثناء من اشتراط الإبلاغ عن رقم التعريف الضريبي. يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحصول على التفاصيل المتعلقة بصيغ رقم التعريف الضريبي.

22. هل يجب على المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة الإبلاغ عن عدم وجود أي إقرارات ضريبية؟

إذا قامت أحد المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بأصحاب الحسابات ووجدت بأنهم لا يحتفظون بأي حسابات خاضعة للإبلاغ الضريبي، يتعين على المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة الإبلاغ عن عدم وجود أي إقرارات ضريبية من خلال الجهة التنظيمية أو وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة للكيانات غير التنظيمية. يجب إكمال ذلك من خلال البوابة التي تم تسجيلك بها للإبلاغ الضريبي بحلول الموعد النهائي.

23. كيف يمكن للمؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة الحصول على حق الوصول إلى بوابة الإبلاغ الضريبي؟

يجوز للمؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة الاتصال بالسلطة التنظيمية ذات الصلة للحصول على "اسم المستخدم" و"كلمة المرور" للوصول إلى بوابة الإبلاغ الضريبي التي سيتم استخدامها لتقديم الإقرارات الضريبية خلال الفترة الإبلاغ الضريبي.

24. كيف يتم التعامل مع الحسابات المشتركة لأغراض الإبلاغ الضريبي بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

فيما يتعلق بالحساب المشترك، يتم التعامل مع كل منهم كصاحب حساب لكي يتم التحديد فيما إذا كان حساب كل منهم هو حساب واجب الإبلاغ الضريبي عنه أم لا.

وعليه، يُعتبر الحساب هو حساب خاضع للإبلاغ الضريبي إذا كان أي من أصحاب الحسابات شخصاً خاضعاً للإبلاغ الضريبي أو كيان غير مالي غير نشط من شخص أو أكثر من الأشخاص المسيطرين الخاضعين للإبلاغ الضريبي.

عندما يكون أكثر من شخص واحد خاضعاً للإبلاغ الضريبي هو أحد أصحاب الحساب المشترك، يتم التعامل مع كل شخص خاضعاً للإبلاغ الضريبي كصاحب حساب وينسب إليه رصيد الحساب المشترك بأكمله، بما في ذلك تطبيق قواعد تجميع الأرصدة.

مثال:

العميل (أ) هو مقيم ضريبي في السلطة القضائية (أ) (سلطة قضائية خاضعة للإبلاغ الضريبي) ويشترك في حساب إيداع مشترك مع العميل (ب) المقيم ضريبيا في السلطة القضائية (ب) (سلطة قضائية غير خاضعة للإبلاغ الضريبي). كل عميل حساب لديه حساب إيداع منفصل لدى نفس المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة ولديه الأرصدة التالية:

العميل (أ) : 30,000 دولار أمريكي

العميل (ب) : 40,000 دولار أمريكي

الحساب المشترك بين العميل(أ) والعميل (ب) : 25,000 دولار أمريكي

يعمل النظام المحوسب للمؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بربط الحسابات المالية ويسمح بتجميع أرصدة الحسابات أو قيمها. ويعزى رصيد الحساب المشترك بالكامل إلى كل واحد من أصحاب الحساب. وعليه يكون الرصيد الإجمالي للعميل (أ) هو 55,000 دولار أمريكي وللعميل (ب) هو 65,000 دولار أمريكي.

الحساب المشترك هو حساب خاضع للإبلاغ الضريبي وعليه يصبح الرصيد الإجمالي للعميل (ب) الخاضع للإبلاغ الضريبي هو (65,000 دولار).

25. كيف يتم تبادل المعلومات بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

تلتزم المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم الإبلاغ الضريبي عن تفاصيل الحسابات الخاضعة للإبلاغ الضريبي بحلول الموعد النهائي المحدد كل عام (30 يونيو، ما لم يتم تمديد الموعد النهائي للإبلاغ الضريبي).

يتم إرسال المعلومات إلى وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي بدورها ستتبادل المعلومات مع السلطات القضائية الشريكة.

26. متى يكون تاريخ استحقاق الإبلاغ الضريبي بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة

الموعد النهائي للمؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم الإبلاغ الضريبي هو 30 يونيو من السنة التالية لكل فترة إبلاغ ضريبي ما لم يتم تمديد الموعد النهائي للإبلاغ من قبل الجهة التنظيمية ذات الصلة. ستزودك الجهة التنظيمية الخاصة بك بمزيد من المعلومات في حالة حدوث تغيير في المواعيد النهائية للإبلاغ السنوي.

27. هل يمكن لمزود خدمة تابع لجهة خارجية الوفاء بالتزامات الإبلاغ الضريبي وبذل العناية الواجبة نيابة عن المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ؟

سمحت دولة الإمارات العربية المتحدة للمؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مزودي خدمة لجهات خارجية للوفاء بالتزامات الإبلاغ الضريبي وبذل العناية الواجبة المفروضة على المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة (مثل مديري الصناديق نيابة عن صناديق الأموال وأمناء الصندوق نيابة عن الصناديق الائتمانية)، ولكن تظل هذه الالتزامات مسؤولية المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة. يعتبر أي فشل ناجم عن مزود الخدمة التابع لجهة خارجية بمثابة فشل من قبل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لا يشترط أن يكون مقدم الخدمة ضمن نفس السلطة القضائية مثل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو الحصول على موافقة من السلطة التنظيمية ذات الصلة للعمل كمقدم خدمة.

28. ما هي السلطات القضائية التي يمكن للمؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم المعلومات لها على أساس سنوي؟

بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، اختارت دولة الإمارات العربية المتحدة "النهج الأوسع" حيث تطلب من المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة الإبلاغ عن معلومات حول كافة الحسابات التي يحتفظ بها صاحب الحساب (أو الشخص المسيطر في حالة وجود كيان غير مالي غير نشط) وهو شخص خاضع للإبلاغ الضريبي، وهو مقيم لأغراض ضريبية في سلطة قضائية أخرى بخلاف الولايات المتحدة أو الإمارات العربية المتحدة.

بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، الشخص الخاضع للإبلاغ الضريبي يعني أي شخص ينتمي لسلطة قضائية خاضعة للإبلاغ الضريبي، بخلاف:

i. شركة يتم تداول أسهمها بانتظام في واحد أو أكثر من أسواق الأوراق المالية القائمة،
ii. أي شركة تُعتبر كياناً مرتبطا بالشركة الوارد وصفها في النقطة السابقة (i)،
iii. كيان حكومي،
iv. منظمة دولية،
v. مصرف مركزي، أو
vi. مؤسسة مالية.

إن عبارة "الشخص الذي ينتمي لسلطة قضائية خاضعة للإبلاغ الضريبي" تعني الفرد أو الكيان المقيم في سلطة قضائية خاضعة للإبلاغ الضريبي بموجب قوانين الضرائب في تلك السلطة القضائية، أو تركة المتوفى الذي كان مقيما في سلطة قضائية خاضعة للإبلاغ الضريبي. لذلك، فإن أي كيان مثل شراكة أو شراكة ذات مسؤولية محدودة أو أي ترتيب قانوني مماثل، ليس له إقامة لأغراض ضريبية، يتم معاملته كمقيم في السلطة القضائية التي يوجد فيها مقر إدارته النشطة.

تعني عبارة "السلطة قضائية الخاضعة للإبلاغ الضريبي" وفقاً لمفهوم دولة الإمارات العربية المتحدة:

أ. لأغراض تطبيق إجراءات العناية الواجبة الموضحة في القسم الثاني إلى السابع من الملاحظات التوجيهية للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي سلطة قضائية أخرى بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، و

ب. لأغراض تطبيق القسم الأول من الملاحظات التوجيهية على المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي سلطة قضائية أخرى بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية أو الإمارات العربية المتحدة.

29. إذا تمت تصفية الكيان (أي المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية) المتحدة في 31 مارس 2020، فهل لا يزال يتعين على المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة تقديم الإقرارات الضريبية بموجب قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) للسنة التقويمية 2020 بحلول 30 يونيو 2021؟

سوف يطلب من المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ الضريبي حتى تاريخ توقفها عن كونها مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية (على سبيل المثال بسبب التصفية أو الإغلاق). لذلك، إذا كان الكيان هو مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية في السنة التقويمية 2020 (أي ما بين 1 يناير 2020 - 31 ديسمبر 2020)، سيتطلب عندئذ تقديم الإقرار الضريبي بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي للسنة التقويمية 2020 بحلول 30 يونيو 2021 (أو الإيفاد بعدم وجود أي إقرار ضريبي، إن أنطبق).

وعليه، إذا تم اعتبار الكيان بمثابة مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية حتى مرحلة التصفية في 31 مارس 2021 (وعليه مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ الضريبي في دولة الإمارات العربية في مرحلة ما خلال السنة التقويمية 2020)، فسيطلب من الكيان عندئذ تقديم الإقرار الضريبي بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي للسنة التقويمية 2020 بحلول 30 يونيو 2021 (أو الإيفاد بعدم وجود أي إقرار ضريبي، إن أنطبق).

30. إذا تم تصفية الكيان والذي هو مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية، ما هي مسؤوليات تلك المؤسسة لضمان إغلاق الحساب الخاضع للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

تتحمل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية مسؤولية إخطار السلطة التنظيمية ذات الصلة بأنه قد تم تصفيتها والتأكد من إغلاق الحسابات المالية الخاضعة للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، وبالتالي إلغاء تسجيل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية من بوابة الإبلاغ الضريبي للسلطة التنظيمية.

يجب على الكيانات غير التنظيمية (المؤسسات المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة) إخطار وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (بصفتها السلطة التنظيمية للكيانات غير التنظيمية) بأنه قد تم تصفيتها والتأكد من إغلاق الحسابات المالية الخاضعة للمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي.

يتم التعامل مع الحساب المالي كحساب خاضع للإبلاغ الضريبي اعتبارا من تاريخ تحديده على هذا النحو وفقاً لإجراءات العناية الواجبة وبموجب تشريع المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي. يظل الحساب الخاضع للإبلاغ الضريبي خاضعاً للإبلاغ حتى التاريخ الذي يتوقف فيه عن كونه حسابا خاضعاً للإبلاغ الضريبي (على سبيل المثال بسبب إغلاق الحساب). إذا تم إغلاق حساب خاضع للإبلاغ الضريبي بسبب تصفية المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة، تظل المعلومات المتعلقة بهذا الحساب خاضعة للإبلاغ الضريبي بصورة سنوية حتى تاريخ إغلاق الحساب المالي من قبل المؤسسة المالية المُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة جراء التصفية.

31. هل لدى الكيانات غير المالية النشطة ("NFEs") أو الكيانات غير المالية غير النشطة، أي التزامات تتعلق بالإبلاغ الضريبي بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

أي كيان مالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بموجب المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي، يشمل أي كيان:

i. يقبل الودائع في السياق العادي للأعمال المصرفية أو الأعمال المماثلة (مؤسسة مزودة لخدمات الإيداع)،
ii. يحتفظ بأصول مالية لحساب الآخرين كجزء كبير من أعماله (مؤسسة لخدمات الحفظ الأمين)،
iii. تعمل بشكل أساسي في أعمال الاستثمار أو إعادة الاستثمار أو التداول في الأوراق المالية أو مصالح الشراكة أو السلع أو الأدوات المالية المماثلة (كيان استثماري)؛ أو
iv. إصدار أو سداد المدفوعات فيما يتعلق بعقود التأمين أو العقود السنوية (شركة تأمين محددة).

الكيانات التي ليست بمؤسسات مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر كيانات غير مالية لأغراض المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي. قد تكون كيانات غير مالية غير نشطة على النحو المحدد في لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي.

لا تتحمل الكيانات غير المالية النشطة أو غير نشطة التزامات تقديم الإبلاغ الضريبي (أو الإيفاد بعدم وجود أي إقرار ضريبي) بموجب لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي.

32. ما هي عملية تقديم أو الإيفاد بعدم وجود أي إقرار ضريبي بموجب لوائح المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي؟

إذا كنت مؤسسة مالية مُلزمة بالإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنك مُلزم بتقديم الإقرارات الضريبية السنوية (أو الإيفاد بعدم وجود أي إقرار ضريبي، أن انطبق)، إلى السلطة التنظيمية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة (أو وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة إذا كنت كيانا غير تنظيميا) بحلول الموعد النهائي المحدد.

لتقديم إفادتك بعدم وجود أي إقرار ضريبي ما عليك سوى تأشير المربع ذي الصلة في بوابة المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي ولا تحتاج إلى تقديم أي وثائق في الوقت الحالي (لكن قد يتطلب ذلك في المستقبل).

مسرد المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS)

المصطلح	يشير إلى
AML	مكافحة غسيل الأموال
CRS	المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي
توصيات FATF	توصيات مجموعة العمل المالي لعام 2012
KYC	اعرف عميلك
NFE	كيان غير مالي
حساب جديد	أي حساب مالي تم فتحه لدى أي مؤسسة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في 1 يناير 2017 أو عقب ذلك.
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
حساب قائم	أي حساب مالي تم فتحه في أي مؤسسة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة كما في 31 ديسمبر 2016
TIN	رقم التعريف الضريبي
UAE MoF	وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة
الجهات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	- المصرف المركزي، - هيئة الأوراق المالية والسلع، - سوق أبو ظبي العالمي (ADGM)، - هيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA)، - مركز دبي المالي العالمي (DIFC)، - مسجل الشركات (RoC)، - وزارة المالية فيما يتعلق بأي مؤسسة مالية غير خاضعة إلى أي من الجهات التنظيمية المالية المذكورة أعلاه.

معلومات الاتصال بالسلطة التنظيمية المتعلقة بالمعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS)

الرقم	الهيئة التنظيمية	رقم الاتصال	عنوان البريد الإلكتروني
1	وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (UAE MoF)	+971 4 393 9000	info@mof.gov.ae
2	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (UAE CB)	+971 2 691 5555	crs@cbuae.gov.ae
3	أسواق أبو ظبي العالمية (ADGM)	+ 971 2 333 8532	fatca.crs@adgm.com
4	مركز دبي المالي العالمي (DIFC)	+971 4 362 2222	info@difc.ae
5	الأوراق المالية والسلع (SCA)	لا ينطبق	sca_fatcarp@sca.ae